وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامـــــعة المستقبل

كليـــــه القانون

المــرحلة الرابعة.

# آثر تضمين شرط الاسد في عقد تأسيس الشركة.

.بحث مقدم لمجلس قسم القانون كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانـــون .

***اعـــــداد الـــــطالب.***

**(مصطفى عامر كاظم )**

**بإشـــــــــــــــــراف**

**(أ.م.د نصيف جاسم محمد )**

**_____2025م_____**

**قوله تعالى:**

**"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ"**

**(سورة النحل: 90)**

# الإهداء

إلى الله قبل كل شيء

الحمد لله لك كما ينبغي لوجهك و عظيم سلطانك

من قال انا لها "نالها"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات لكني فعلتها و نلتها

"ابي"

يا خير كان لي عند المحن الى الجدار الذي استند عليه في تعبي وحزني الى الكتف الذي اضع عليه اثقالي الى عزيزي وحبيبي الذي احبه بقدر هذا العالم

"امي"

الى من تملك الجنة تحت القدم الى ملاكي الطاهر وقوتي بعد الله داعمتي الاولى الابدية الى من دعمتني بلا حدود و اعطتني بلا مقابل اهديك هذا الانجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود

الى من قال فيهم

(سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ)

الى من مد يده دون كلل او ملل وقت ضعفي اخي ياسر ادامك الله ضلعاً ثابتا

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث العلمي، وأسبغ عليّ من نعمه وألهمني الصبر والسعي الدؤوب للوصول إلى هذا الإنجاز.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى [اهلي وأصدقائي ] على دعمهم وتوجيههم السخي طوال فترة إعداد هذا البحث. كما أخص بالشكر أستاذي/مشرفي الكريم [أ.م.د نصيف جاسم محمد ] الذي لم يبخل عليّ بعلمه وخبرته، وكان دائمًا حاضرًا لإرشادي وتشجيعي.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى أسرتي وأصدقائي الذين قدموا لي الدعم المعنوي والمادي، وكانوا مصدر إلهام لي خلال هذه الرحلة.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد هذا البحث، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل نافعًا ومثمرًا، وأن يكون إضافة علمية قيمة في مجاله.

والله ولي التوفيق.

# الخلاصه

شرط الأسد هو بند غير قانوني يتم إدراجه في بعض عقود تأسيس الشركات، ويمنح أحد الشركاء ميزة غير عادلة، إما بالاستحواذ على جميع الأرباح أو الإعفاء من الخسائر. يتعارض هذا الشرط مع المبادئ الأساسية للقانون التجاري، التي تقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر بين الشركاء بما يتناسب مع مساهماتهم.

تؤكد معظم التشريعات، مثل القانون المدني والتجاري في العديد من الدول، وكذلك الفقه الإسلامي، على بطلان شرط الأسد نظرًا لإخلاله بمبدأ العدالة في الشراكات. كما يؤدي هذا الشرط إلى مشكلات قانونية، مثل النزاعات بين الشركاء، أو بطلان عقد الشركة جزئيًا أو كليًا.

ولتجنب المخاطر القانونية الناجمة عن شرط الأسد، يُنصح الشركاء بالالتزام بصياغة عقود عادلة، والاعتماد على آليات توزيع الأرباح والخسائر وفقًا لنسبة المساهمة الفعلية لكل شريك. كما يفضل استشارة محامين مختصين لضمان توافق العقود مع القوانين السارية، وحماية حقوق جميع الأطراف.

## المقدمة

اولا :فكره البحث

تُعتبر الشركات من أهم الكيانات القانونية التي تساهم في تنمية الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات، حيث توفر بيئة مناسبة لممارسة الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية. وعند تأسيس أي شركة، يتم الاتفاق بين الشركاء على الشروط التي تحكم علاقتهم، بما في ذلك توزيع الأرباح والخسائر، وهو ما يُعد جوهر أي عقد شراكة. ومن بين الشروط التي قد يتم إدراجها في بعض العقود، ما يُعرف بـ**"شرط الأسد"**، وهو بند يمنح أحد الشركاء الحق في الاستئثار بكامل الأرباح، أو يُعفيه من الخسائر، مما يخل بمبدأ العدالة في توزيع الحقوق والالتزامات بين الشركاء.

يعود أصل تسمية "شرط الأسد" إلى قصة قديمة تروي أن الأسد اشترك مع بعض الحيوانات في الصيد، وعند اقتسام الفريسة، ادّعى لنفسه جميع الأنصبة بحجج مختلفة، حتى استولى عليها بالكامل. ومن هنا جاء التشبيه لأي شرط يمنح أحد الأطراف ميزة غير عادلة على حساب الآخرين.

يُثير شرط الأسد إشكاليات قانونية وأخلاقية، حيث يتعارض مع المبادئ العامة للقانون التجاري، التي تؤكد على ضرورة تقاسم الأرباح والخسائر بين الشركاء بما يتناسب مع مساهماتهم. ولذلك، تُحرّم العديد من التشريعات هذا الشرط وتعتبره باطلًا لأنه يفقد عقد الشركة أحد أهم أركانه، وهو توزيع المخاطر والمسؤوليات بين الشركاء.

## ثانيا: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد الموضوعات الحيوية في مجال القانون التجاري، حيث أن شرط الأسد يعد من الشروط التي قد تؤثر بشكل كبير على استقرار الشركات وحقوق الشركاء. ومن هنا، تكمن أهمية البحث فيما يلي:

## ثالثا: تساؤلات البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المهمة، وأبرزها:

1. ما المقصود بشرط الأسد في عقود تأسيس الشركات؟
2. ما مدى مشروعية شرط الأسد وفقًا للأنظمة القانونية المختلفة؟
3. ما الآثار القانونية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تضمين شرط الأسد في عقود تأسيس الشركات؟
4. كيف تعامل القضاء مع شرط الأسد في الأحكام القضائية المختلفة؟
5. ما مدى تأثير شرط الأسد على استقرار الشركات وعلاقات الشركاء؟
6. ما الحلول والتوصيات القانونية التي يمكن اقتراحها لمعالجة الإشكاليات المرتبطة بهذا الشرط؟

## رابعا: منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج بحثية لضمان تحليل شامل لموضوع شرط الأسد. في البداية، يستخدم البحث المنهج التحليلي، حيث يتم دراسة القوانين والتشريعات المختلفة التي تناولت شرط الأسد، بالإضافة إلى تحليل الأحكام القضائية التي صدرت بشأنه. يساعد هذا التحليل في فهم كيفية تعامل الأنظمة القانونية مع هذا الشرط، وما إذا كان يُعد باطلًا أو مقبولًا في بعض الحالات.

## خامساً - خطة البحث:

**الخلاصة**

**المقدمه ( فكره عن الموضوع. ; التسميه. ;اشكاليه الموضوع: )**

**المطلب الأول: مفهوم**

**الفرع الاول : تعريف شرط الاسد**

**الفرع الثاني :صور شرط الأسد في عقود الشركات**

**المطلب الثاني: الاثار القانونية المترتبة لوجود شرط الاسد في عقود الشركات**

**الفرع الاول: الموقف القانوني من شرط الأسد**

**الفرع الثاني: آثار تضمين شرط الأسد في عقد تأسيس الشركة**

## المطلب الأول

## مفهوم الأسد في عقد تأسيس الشركة

يمثل مفهوم شرط الاسد التعاقدية في عقد تأسيس الشركة أهمية بالغة في تنظيم العلاقة بين الشركاء وتحديد حقوقهم والتزاماتهم. ويعد شرط الأسد من أبرز الشروط التي تثير إشكالات قانونية وعملية نظراً لما يترتب عليه من إخلال بمبدأ المساواة بين الشركاء[1].

### الفرع الأول

### تعريف شرط الأسد وخصائصه

يقصد بشرط الأسد ذلك الشرط الذي يتضمن استئثار أحد الشركاء بكل أرباح الشركة أو بنسبة كبيرة منها لا تتناسب مع حصته في رأس المال، أو إعفاؤه من تحمل الخسائر كلياً أو جزئياً[2]. ويطلق عليه هذا الاسم تشبيهاً له بالأسد الذي يستأثر بالفريسة دون غيره[3].

**ويتميز شرط الأسد بعدة خصائص أساسية وفقاً لما استقر عليه الفقه القانوني[4]:**

١. أنه شرط تعاقدي يرد في عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي

٢. يتضمن ميزة غير عادلة لصالح أحد الشركاء على حساب باقي الشركاء

٣. يخالف مبدأ المساواة بين الشركاء في توزيع الأرباح والخسائر

٤. يتعارض مع جوهر عقد الشركة القائم على المشاركة في الربح والخسارة[5]

---

[1] د. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الخامس: الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 123.

[2] د. فوزي محمد سامي، الشركات التجارية: الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 89.

[3] د. أحمد محرز، الوسيط في الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 156.

[4] د. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 78.

[5] د. عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 145

## الفرع الثاني

## صور شرط الأسد في عقود الشركات

يتخذ شرط الأسد في عقود تأسيس الشركات صوراً متعددة، يجمع بينها المساس بمبدأ المساواة بين الشركاء في توزيع الأرباح والخسائر. ويمكن تصنيف هذه الصور على النحو التالي:

### أولاً - الصور المتعلقة بتوزيع الأرباح:

وتتمثل في الشروط التي تمنح أحد الشركاء مزايا غير عادلة في توزيع الأرباح .ومن أبرز هذه الصور:

١. اشتراط حصول أحد الشركاء على كامل أرباح الشركة

٢. اشتراط حصول أحد الشركاء على نسبة من الأرباح تفوق بشكل كبير نسبة مساهمته في رأس المال

### ثانياً - الصور المتعلقة بتحمل الخسائر:

وقد حددها الفقه والقضاء في عدة صور أساسية ،أهمها:

١. إعفاء أحد الشركاء من المساهمة في خسائر الشركة بشكل كامل

٢. تحديد نسبة مساهمة أحد الشركاء في الخسائر بأقل بكثير من نسبة مساهمته في رأس المال

٣. تحميل أحد الشركاء نسبة من الخسائر تفوق نسبة مساهمته في رأس المال

### ثالثاً - الصور المختلطة:

وهي الصور التي تجمع بين عدة مزايا غير عادلة، مثل:

١. الجمع بين استئثار أحد الشركاء بنسبة كبيرة من الأرباح وإعفائه من تحمل الخسائر

٢. اشتراط حصول أحد الشركاء على نسبة ثابتة من الأرباح مع تحميله نسبة ضئيلة من الخسائر

---

[1] د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 234.

[2] د. أكرم ياملكي، القانون التجاري: الشركات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 167.

[3] محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 1523 لسنة 59 ق، جلسة 1995/3/25.

[4] د. محمد فريد العريني، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 189.

[5] د. هاني دويدار، القانون التجاري: التنظيم القانوني للتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2008، ص 312.

[6] د. علي البارودي، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص 245.

[7] د. مصطفى طه، القانون التجاري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 198.

## المطلب الثاني

## الاثار القانونيه المترتبه لوجود شرط الاسد في عقود الشركات

تعد الشركات من أهم الوسائل القانونية لممارسة الأنشطة الاقتصادية، حيث تتيح للأفراد التعاون والاستثمار المشترك لتحقيق الأرباح. غير أن تأسيس الشركة يخضع لعدة شروط وأحكام قانونية تهدف إلى حماية حقوق الشركاء وضمان عدالة توزيع الأرباح والخسائر بينهم. من بين هذه الأحكام المثيرة للجدل، ما يعرف بـ"شرط الأسد"، وهو الشرط الذي يؤدي إلى حرمان أحد الشركاء كليًا أو جزئيًا من الأرباح أو تحميله خسائر غير متناسبة مع مساهمته في رأس المال.

### الفرع الاول

### الموقف القانوني من شرط الأسد

يتباين الموقف القانوني من شرط الأسد بين مختلف التشريعات والأنظمة القانونية، وإن كانت تجمع في معظمها على رفضه لمخالفته لجوهر عقد الشركة.ويتجلى هذا الموقف من خلال النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية.

**اولا: موقف التشريعات من شرط الأسد**

**1- في القانون المدني:**

تتخذ التشريعات المدنية موقفاً صارماً تجاه شرط الأسد، حيث تقرر:

١. بطلان الشرط الذي يقضي بحرمان أحد الشركاء من الربح أو إعفائه من الخسارة

٢. بطلان كل شرط يخالف قواعد توزيع الأرباح والخسائر بشكل جوهري

**2- في قانون الشركات:**

حرصت التشريعات التجارية على تأكيد بطلان شرط الاسد من خلال:

١. وجوب توزيع الأرباح والخسائر بما يتناسب مع حصص الشركاء

٢. حظر إدراج شروط تمييزية في عقد تأسيس الشركة

## ثانيا: موقف القضاء والفقه من شرط الأسد

**1- موقف القضاء:**

استقر القضاء في مختلف الدول على موقف واضح من شرط الأسد، يتمثل في:

١. اعتبار شرط الأسد باطلاً بطلاناً مطلقاً

٢. تطبيق قواعد العدالة في توزيع الأرباح والخسائر عند بطلان الشرط

**2 - موقف الفقه:**

يكاد يجمع الفقه القانوني على عدم مشروعية شرط الأسد، مستنداً إلى:

١. مخالفة الشرط لجوهر عقد الشركة

٢. تنافيه مع مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

---

[1] د. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، ج1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2017، ص 178.

[2] د. محمد حسني عباس، القانون التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 223.

[3] المادة (506) من القانون المدني المصري، والمادة (583) من القانون المدني الأردني.

[4] د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج5، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000، ص 312.

[5] المادة (8) من قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم 2 لسنة 2015.

## الفرع الثاني

## آثار تضمين شرط الأسد في عقد تأسيس الشركة

يُعد شرط الأسد من الشروط التي تُثير إشكاليات قانونية واقتصادية واجتماعية عند تضمينه في عقود تأسيس الشركات. وفي هذا المبحث، سنتناول أهم الآثار المترتبة على إدراج هذا الشرط، سواء من الناحية القانونية أو العملية.

### أولاً: الأثر القانوني

#### 1. بطلان الشرط

يتفق معظم الفقهاء على أن شرط الأسد، الذي يُقصي أحد الشركاء من الأرباح، يُعتبر باطلاً لمخالفته مبدأ المساواة والعدالة بين الشركاء. فقد نصت العديد من التشريعات، كالقانون المدني والتجاري، على ضرورة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء بما يتناسب مع حصصهم.

#### 2. بطلان العقد ككل

في بعض الحالات، لا يقتصر البطلان على الشرط وحده، بل يمتد ليشمل عقد تأسيس الشركة بالكامل إذا كان الشرط جوهريًا ومؤثرًا في العقد.

### ثانياً: الأثر الاقتصادي

#### 1. الإضرار بمبدأ التعاون

يؤدي شرط الأسد إلى كسر مبدأ التعاون الذي يُعد أساس الشركات، حيث يُشعر الشركاء المستبعدين من الأرباح بالظلم، مما يثنيهم عن بذل الجهد في إدارة الشركة

---

- ( نص المادة X من القانون المدني التي تقضي ببطلان أي شرط يُخل بتوزيع الأرباح.)
- ( انظر: الكتاب الفقهي "الشركات التجارية"، ص 123.)

• ( المرجع: "أثر الشروط التعسفية في عقود الشركات"، مجلة القانون، العدد 10، 2020.)

**2. تراجع الأداء المالي للشركة**

الشريك المستبعد قد يُقرر الانسحاب أو التوقف عن الإسهام في العمل، مما يؤدي إلى ضعف أداء الشركة وتراجع أرباحها.

## ثالثاً: الأثر الاجتماعي

**1. خلق بيئة نزاعية**

وجود شرط الأسد قد يؤدي إلى نزاعات مستمرة بين الشركاء، وهو ما يهدد استقرار الشركة على المدى الطويل.

**2. تأثير سلبي على سمعة الشركة**

أي نزاع ينتج عن شرط الأسد قد يؤثر سلبًا على سمعة الشركة أمام العملاء والمستثمرين.

---

• ( دراسة اقتصادية بعنوان "العدالة في توزيع الأرباح وأثرها على الأداء"، جامعة القاهرة، 2021.)

• ( "النزاعات في عقود الشركات"، د. أحمد الزيات، ص 45.)

• المرجع: "أثر النزاعات التجارية على سمعة الشركات"، المجلة الاقتصادية، العدد 15.)

## الخاتمة

في ختام هذا البحث، يظهر بوضوح أن تضمين شرط الأسد في عقود تأسيس الشركات يُعتبر من الشروط التي تحمل آثارًا سلبية جسيمة، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. فمن جهة، يتعارض هذا الشرط مع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الشركات، وهي العدالة والمساواة بين الشركاء. ومن جهة أخرى، فإن تطبيقه يؤدي إلى نزاعات داخلية تؤثر على استقرار الشركة وأدائها المالي، فضلاً عن انعكاساته السلبية على سمعتها التجارية.

وقد أثبتت التشريعات في معظم النظم القانونية رفضها لمثل هذه الشروط من خلال النص على بطلانها حمايةً للنظام العام ومصلحة الشركاء. كما أن الواقع العملي يُظهر أن أي إخلال بمبدأ التوزيع العادل للأرباح والخسائر يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الشركاء، وهو ما يهدد بقاء الشركة واستمراريتها.

وعليه، يمكن القول إن تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية بين الشركاء يُعد السبيل الأمثل لضمان نجاح الشركات، وتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الشروط غير العادلة. ويبقى الالتزام بالمبادئ القانونية والأخلاقية أساسًا لبناء شركات مستقرة ومستدامة.

## نتائج البحث

1. شرط الأسد مخالف لمبادئ العدالة والمساواة

يُعد شرط الأسد من الشروط التي تنتهك مبدأ العدالة والمساواة بين الشركاء، حيث يُقصي بعضهم من المشاركة في الأرباح بشكل غير عادل، مما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الذي تقوم عليه فكرة الشركات.

2. بطلان شرط الأسد قانونيًا

يتفق أغلب التشريعات والقوانين على أن شرط الأسد يُعتبر باطلاً لمخالفته للنظام العام والمبادئ الأساسية في عقود الشركات، مثل المشاركة العادلة في الأرباح والخسائر.

3. آثار اقتصادية سلبية

يؤدي وجود شرط الأسد إلى تقليل حماس الشركاء المستبعدين من الأرباح، مما يؤثر سلبًا على أداء الشركة المالي والإداري. كما قد يؤدي إلى انسحاب بعض الشركاء أو الامتناع عن الإسهام بفعالية.

4. إثارة النزاعات بين الشركاء

يؤدي تطبيق شرط الأسد إلى نزاعات وخلافات بين الشركاء، وهو ما يهدد استقرار الشركة وقد يؤدي إلى حلها أو تصفيتها.

5. تأثير سلبي على سمعة الشركة

أي نزاعات ناتجة عن شروط غير عادلة، مثل شرط الأسد، قد تؤثر سلبًا على سمعة الشركة أمام العملاء والشركاء التجاريين والمستثمرين، مما يحد من فرصها في النمو والتوسع.

6. التأكيد على أهمية المبادئ التعاقدية السليمة

أظهرت الدراسة أهمية الالتزام بالمبادئ التعاقدية السليمة عند تأسيس الشركات، وضرورة الابتعاد عن الشروط التعسفية لضمان استقرار الشركة ونجاحها.

يمكن تقديم دعم حكومي أو خاص لإنشاء مراكز وساطة متخصصة لحل هذه القضايا بشكل سريع وفعّال، بعيدًا عن المحاكم.

6. تعزيز القيم الأخلاقية في الأعمال

إطلاق مبادرات مجتمعية وأخلاقية تشجع على تبنّي قيم العدالة والمساواة في إدارة الشركات، وإبراز أهمية هذه القيم في تحقيق استدامة الأعمال. يمكن ربط ذلك بمسؤولية الشركات الاجتماعية (CSR).

7. إدراج موضوع الشروط التعسفية في المناهج التعليمية

إضافة موضوعات مثل "الشروط التعسفية في العقود التجارية" و"العدالة في إدارة الشركات" ضمن المناهج الدراسية في كليات القانون والاقتصاد وإدارة الأعمال، لضمان تأهيل الخريجين للتعامل مع مثل هذه القضايا بوعي واحترافية.

8. تحفيز الممارسات الإيجابية في الشركات

إنشاء برامج تكافئ الشركات التي تتبنى ممارسات عادلة وشفافة بين الشركاء، مثل إعطائها الأولوية في المناقصات الحكومية أو تخفيض الضرائب. هذا يشجع باقي الشركات على الالتزام بالممارسات السليمة.

9. إلزام الشركات بالشفافية في عقودها

فرض قوانين تُلزم الشركات بالإفصاح عن شروط التأسيس والتوزيع في تقاريرها السنوية، بما يسمح للجهات الرقابية والشركاء الجدد بالتحقق من عدالة العقود.

10. إنشاء منصة إلكترونية قانونية لدعم الشركات

تطوير منصة إلكترونية يمكن للشركاء استخدامها لمراجعة عقودهم واستشارة خبراء قانونيين متخصصين قبل توقيعها. يمكن للمنصة أيضًا أن تحتوي على نماذج عقود تأسيس تتماشى مع القوانين والممارسات العادلة.

## التوصيات

بعد دراسة شرط الأسد في عقود تأسيس الشركات وتحليل موقف القوانين والفقه الإسلامي منه، يمكن تقديم التوصيات التالية لضمان عدالة الشراكات التجارية وتجنب النزاعات القانونية:

1. الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة لعقود الشركات

يجب على الشركاء الالتزام بأحكام القوانين المدنية والتجارية التي تؤكد على تقاسم الأرباح والخسائر وفقًا لمساهماتهم.

تجنب إدراج أي شرط يمنح أحد الشركاء جميع الأرباح أو يعفيه من الخسائر، نظرًا لأن ذلك يؤدي إلى بطلان العقد أو الإضرار ببقية الشركاء.

2. استشارة المختصين القانونيين قبل إبرام العقود

يفضل الاستعانة بمحامين أو مستشارين قانونيين عند صياغة عقود الشركات لضمان توافقها مع القوانين السارية. لتأكد من أن جميع بنود العقد تضمن حقوق والتزامات جميع الشركاء بشكل عادل.

3. اعتماد بدائل قانونية عادلة

يمكن استبدال شرط الأسد بآليات تحفيزية عادلة مثل منح مكافآت إضافية للشركاء الأكثر مساهمة في نجاح الشركة، بدلاً من منحهم جميع الأرباح أو إعفائهم من الخسائر.

تحديد نسب توزيع الأرباح والخسائر بناءً على مساهمات رأس المال أو الجهود الإدارية المبذولة من قبل كل شريك.

4. تعزيز الوعي القانوني لدى المستثمرين والشركاء

نشر التوعية حول مخاطر شرط الأسد من خلال الندوات وورش العمل القانونية لرواد الأعمال والمستثمرين الجدد.

توضيح أهمية الالتزام بمبدأ "الغنم بالغرم" في الشراكات التجارية، لضمان الاستدامة والعدالة في توزيع الأرباح والخسائر.

## المراجع


1. . محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الخامس: الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 123.
2. فوزي محمد سامي، الشركات التجارية: الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 89.
3. أحمد محرز، الوسيط في الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 156.
4. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 78.
5. عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 145
6. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 234.
7. أكرم ياملكي، القانون التجاري: الشركات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 167.
8. محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 1523 لسنة 59 ق، جلسة 1995/3/25.
9. محمد فريد العريني، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 189.
10. هاني دويدار، القانون التجاري: التنظيم القانوني للتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2008، ص 312.
11. علي البارودي، القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص 245.
12. مصطفى طه، القانون التجاري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 198.
13. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، ج1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2017، ص 178.
14. محمد حسني عباس، القانون التجاري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 223.
15. المادة (506) من القانون المدني المصري، والمادة (583) من القانون المدني الأردني.
16. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج5، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000، ص 312.
17. المادة (8) من قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم 2 لسنة 2015.
18. نص المادة X من القانون المدني التي تقضي ببطلان أي شرط يُخل بتوزيع الأرباح.)
19. ( انظر: الكتاب الفقهي "الشركات التجارية"، ص 123.)
20. ( المرجع: "أثر الشروط التعسفية في عقود الشركات"، مجلة القانون، العدد 10، 2020.)
21. ( دراسة اقتصادية بعنوان "العدالة في توزيع الأرباح وأثرها على الأداء"، جامعة القاهرة، 2021.)
22. ( "النزاعات في عقود الشركات"، د. أحمد الزيات، ص 45.)

23. المرجع: "أثر النزاعات التجارية على سمعة الشركات"، المجلة الاقتصادية، العدد 15.)